مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (05) /العدد (2)، جوان 2019، ص.ص:07-21

التنمية الريفية والاستثمار الريفي بالجزائر: رهانات وتحديات

د. رحيم حسين[1]
مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر

ملخص:

يهدف هذا البحث، بعد تقديم تشخيص مقتصب حول واقع التنمية الريفية بالجزائر وتطوراتها، إلى إبراز أهمية دعم الاستثمار الريفي كمدخل لإعادة النهوض بالأرياف وخلق الحركية بأقاليمها الريفية، فبعد التعريف بالريف والفضاء الريفي، وبمضمون وأبعاد الديناميكية الإقليمية، تم تقديم تشخيص مقتضب لواقع الاستثمار الريفي ورهاناته التنموية، وفي الأخير تم تقديم بعض المقترحات في سبيل تعزيز جاذبية هذه الأقاليم من زاويتي الأفراد ورؤوس الأموال.

كلمات دالة: التحليل الإقليمي، المناطق الريفية، الاستثمار الريفي، التنمية الريفية.

Résumé :

Ce travail a pour objectif, après avoir présenté un bref diagnostic sur le développement rural en Algérie, de discuter l'importance de l'investissement rural dans la reconsidération et la redynamisation des territoires ruraux, en mettant en évidence les enjeux et les principaux défis de ce type d'investissement, enfin on a essayé de présenter quelques propositions dans le sens de renforcer l'attractivité de ces territoires.

Mots clés : analyse territoriale, zones rurales, développement rural, investissement rural.

مقدمة:

منذ انطلاق المخططات التنموية بالجزائر، مع نهاية ستينيات القرن الماضي، ظلت التنمية الريفية عنوانا بارزا فيها، وشعارا لافتا في برامج مختلف الحكومات المتعاقبة، غير أن تجليات الواقع، مع مرور السنين، تدل عن اختلالات عميقة أفضت إلى تهميش الأرياف وتهجير الريفيين بسبب الاضمحلال التدريجي لمقومات العمران، لاسيما منها ما يتعلق بفرص الشغل والاستثمار، وكانت نتيجة ذلك سلبية على المدن العريقة، كما وتشكلت مدن جديدة لا تعدو أن تكون مجرد تجمعات سكانية من غير لون ثقافي ولا انسجام عمراني.

إن التحدي الأكبر الذي أصبحت تواجهه السلطات العمومية هو إعادة إعمار الفضاءات الريفية، أو بالأحرى تحقيق عملية عكسية للنزوح الريفي، وهو يقتضي إعادة تأهيل تلك الفضاءات، وإيجاد الظروف الكفيلة بخلق استقطاب نحو الريف، وقد شرع فعلا في ذلك، غير أن إعادة التأهيل هذا تركزت على البنى التحتية ودعم السكن الريفي، في حين لم يحظى جانب الاستثمار بالاهتمام المناسب، بما يشجع المستثمرين، على الأقل المحليين، من توطين استثماراتهم بهذه المناطق.

[1] rahim_hocine@yahoo.fr ; rahim.hocine@univ-bba.dz

إنه وعلى الرغم مما يمثله مدخل البنى التحتية والاهتمام بعناصر التنمية البشرية من أهمية في مجال النهوض بالأرياف وترقية حياة الريفيين، ولو إنه يتم بصورة غير متوازنة ما بين المناطق، باعتبار ذلك بمثابة مقومات ضرورية لتنمية ريفية مدمجة، إلا أنه يبقى بمثابة الشرط الضروري غير الكافي، إذ لابد من استكماله بدفع أنشطة الاستثمار الريفي قدما، وبدون ذلك تبقى تلك الجهود مبتورة، ولن تتحقق الديناميكية المنشودة ولا إدماج الريفيين في مسار التنمية، ومن ثم تستمر عملية النزوح الريفي حيث فرص العمل، كما تستمر معاناة الريفيين المتبقين منهم مع وطآت الفقر والحرمان.

إن تغليب المعالجة الاجتماعية في سياسات التنمية الريفية، ومعاملة الريفيين باعتبارهم فقراء معوزين يجب النظر إليهم بعين الرأفة، نظرة خاطئة تفتقد إلى الرؤية الاستراتيجية، فالأرياف لا تخلو من شتى الموارد، البشرية منها والطبيعية والاقتصادية والسياحية والثقافية، وهي ليست مولدات للفقر، بل إن الفقر يكمن في تلك السياسات الموجهة لتنمية الأرياف، التي ساهمت بالفعل في تهجير الريفيين وفي هدر تلك الموارد، الظاهرة والكامنة، التي يفترض تثمينها وتطويرها كمصادر للثروة.

تنبثق أهمية الاستثمار الريفي من كونه المدخل الأنجع لتحريك الأرياف وضمان استقرار الريفيين، وهو السبيل لدعم جاذبية الأقاليم الريفية (جاذبية الأفراد وجاذبية رؤوس الأموال). فالمشكلة الحقيقية بالنسبة للريفيين هي الشغل، وليس دعم البناء الريفي ولا تشييد المرافق العمومية، كالمركبات الرياضية والثقافية مثلا، أو أن الأولولية ينبغي أن تكون لخلق مناصب الشغل، وهذا لن يحقق سوى بالاستثمار ودعم المقاولاتية الريفية، أما تلك الوظائف المرتبطة بالإدارات العمومية فهي محدودة جدا بالأرياف.

تنبع أهمية التوجه نحو الاستثمار الريفي من المبررات الآتية:

- تمثل الأرياف مساحات شاسعة وفضاءات خصبة ثرية بعديد الموارد، خاصة في ظل الضغوط المتزايدة في مجال العقار الصناعي على مستوى المناطق الحضرية؛
- معظم الأراضي الزراعية متواجدة بأقاليم ريفية، والزراعة تشكل قاعدة الأمن الغذائي؛
- من شأن الاستثمار الريفي المساهمة في فتح أفق الاستثمارات البديلة لاقتصاد المحروقات.
- الاستثمار الريفي هو القناة الطبيعية لتحريك الأقاليم الريفية ودمج الريفيين ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة في أوساطهم.

غير أن تحقيق ذلك يقتضي توفير مناخ استثمار مناسب ومتكامل، إن من النواحي المادية والمالية، على غرار البنى التحتية والهياكل القاعدية (طرق، شبكات الاتصال، هياكل التمويل، ..)، أو من النواحي المعنوية والتنظيمية (الظروف الأمنية، النصوص التشريعية، ..)، هذا فضلا عن بعض التحديات المرتبطة بطبيعة المناطق الريفية ذاتها، كالتضاريس والمناخ والثقافات المحلية.

وعموما فإن ثمة تحديات عديدة يواجهها الاستثمار الريفي بالجزائر، كما في غيره من الأرياف، ولو اختلفت مستوياتها وطبائعها، منها ما يتعلق بطبيعة المناطق الريفية ذاتها وبالظروف البنيوية الداعمة للاستثمار، ومنها

تحديات ذات بعد إستراتيجي وتنافسي، كما إن من هذه التحديات ما هو عام، أي يتعلق بالاستثمار عموما، ومنها ما يرتبط بالاستثمار الأصغر والصغير الحجم، والذي يمثل الاستثمار الغالب في الأقاليم الريفية.

1-الفضاء الريفي والديناميكية الإقليمية

الريف لغة أرض فيها زرع وخصب، والسعة في المأكل والمشرب. وأرض ريفة: خصبة[1]. أما اصطلاحا فيقصد بها تلك المناطق من غير المدن، سواء كانت تقع على حزام المدن أو بعيدة عنها، وسواء كانت زراعية أم لا. ويستخدم أيضا اصطلاح الفضاء الريفي، ويقصد به تلك المنطقة أو المناطق الريفية التي تضم تجمعات سكانية (قرى وبلديات) ضئيلة الكثافة السكانية نسبيا ويغلب عليها الطابع الريفي، وهو ما يطلق عليه أيضا الفضاء القروي أو المجال القروي.

لقد ظلت جدلية الريف والحضر، أو المدينة والريف أو المركز والهوامش، ملازمة لحياة البشر، حتى إنها أضحت تشكل إحدى النقاشات الهامة في مجال العلوم الاجتماعية، وإحدى الإشكالات المثيرة في مجال الفكر التنموي، أو فكر العمران، ونتائجها كانت ذات أثر بالغ على المخططات والسياسات التنموية، فبرزت على إثرها مضامين واصطلاحات جديدة في اقتصاد التنمية على غرار التوازن الجهوي والتنمية الإقليمية والتنمية الريفية.

وفي هذا الإطار تمخض عن ميلاد الثنائية ريف – مدينة جدل فكري بين تيارين: تيار الريف وتيار المدينة، وذلك في إطار تفكير تنموي وعمراني يحاول من خلاله كل طرف إبراز الأولوية والأهمية النسبية لموقعه. فتيار الريف يرى أنه الأصل والمنتج الأساسي للثروة، والمدينة ما هي سوى مراكز للاستهلاك والتجارة وبعض الصناعات التحويلية لمواد منتجة أصلا بالأرياف، كما يرى أن بروز المدينة كان له أثرا اختلاليا على الأرياف، ولّد نزوحا للريفيين نحوها، وإهدارا لكثير من الموارد التي ظل يزخر بها الريف، في حين يرى تيار المدينة أنها هي القطب (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) الجديد الذي ينبغي أن تكون الأرياف في خدمته، وبأن تطور الأرياف إنما يكون نتيجة لتطور المدينة، وتنمية المدينة أيسر وأقل كلفة من تنمية الأرياف، وتفييد ساكنيها من الخدمات العامة أكثر سهولة وتعميما، خاصة وإن الأرياف تتميز في الغالب بالتشتت السكاني والتضاريس الوعرة، وبالتالي ينبغي الاهتمام أكثر بتطوير المدينة.

وفي الواقع أفضى الاهتمام بالمدن مقابل تهميش الأرياف وتهجيرها إلى افتقاد تدريجي لتلك الديناميكية التي كانت تتمتع بها، حيث التهميش يرتبط بالظروف والتهجير يرتبط بالأفراد، والأفراد والظروف المناسبة هما الموقمان الأساسيان لأية ديناميكية إقليمية. فقضية الأرياف إذا ليس قضية نزوح، ولكنها أيضا قضية ظروف عامة، وظروف استثمار بوجه خاص.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مدخل الاستثمار العمومي في البنى التحتية، الذي يستند إلى اعتباره وراء دعم قواعد النمو وتحفيز القطاع الخاص[2]، مدخل بالغ الأهمية، إلا أنه لابد من النظر إلى الديناميكية الإقليمية بمنظور شمولي، انطلاقا من كون التنمية الإقليمية مفهوم متعددة الأبعاد كما يشير إليه الشكل التالي:

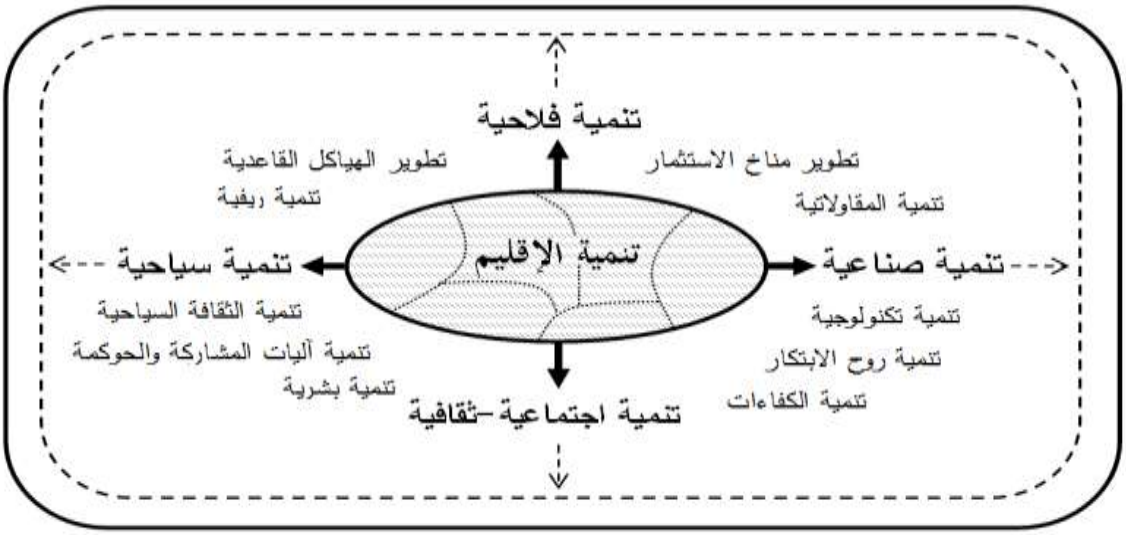

شكل (1): الأبعاد المختلفة لتنمية الإقليم

ومع ذلك يجدر أيضا التنبيه إلى مسألة الميزات النسبية للأقاليم، ومن ثم ترتيب الأولويات في كل إقليم وفقا للأهميات النسبية للقطاعات أو للأنشطة الاقتصادية على ضوء تلك الميزة النسبية والخصوصيات المحلية. فثمة مناطق ريفية تتمتع بموارد فلاحية هامة، وأخرى تتمتع بموارد سياحية خاصة. وهكذا يتم ترتيب أولوبات الاستثمار بكل منطقة ريفية.

وعموما يمكن القول أن الدعامة الأساسية للحركية الإقليمية هي الاستثمار، الذي يمثل مفتاح الحركية الاقتصادية، وباقي الدعامات هي دعامات مساندة، حيث إن انتعاش أنشطة الاستثمار من شأنه أن يولّد بالتبعية حركية اجتماعية وثقافية ويحقق استقرار الأهالي. الشكل التالي يتضمن هرم الديناميكية الإقليمية:

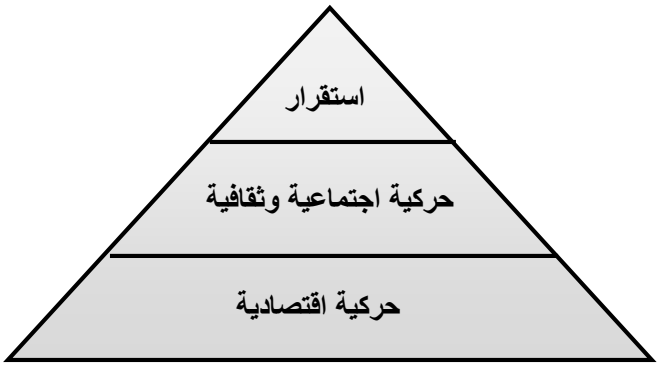

شكل (2): هرم الديناميكية الإقليمية

ومن الواضح أن الديناميكية الاقتصادية تعني خلق المشاريع الاستثمارية، وهذه المشاريع هي التي ستغير وجه الإقليم ومستقبله من كافة الأبعاد، ونستعير هنا عبارة R. Lacombe: "ليس هناك أقاليم بدون مستقبل، ولكن هناك أقاليم بدون مشاريع".

2- الريف الجزائري: فرص رهانات

يعرف الريف أو الفضاء الريفي في التشريع الجزائري على أنه: "جزء من الإقليم أقل بناء، يتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي، وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى"[1]. وهذا التعريف ينطوي في نظرنا على مآخذ، فالأرياف لم تعد أقل بناء، كما أن النشاط الفلاحي في بعض المناطق الريفية، خاصة منها الجبلية، لم يعد هو النشاط الرئيسي، فثمة أرياف تحولت إلى شبه مدن، ولكن في الواقع صفة الريف ما تزال لصيقة بها. مع العلم أن التعريف القانوني نتجر عنه آثار في ترتيبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الدولة، فالمناطق التي لا يشملها التعريف لن تستفيد من بعض البرامج، كبرنامج التجديد الريفي في الجزائر.

أما التنمية الريفية فيقصد بها تلك الجهود التنموية الموجهة للفضاءات الريفية من مرافق وهياكل قاعدية واستثمارات اقتصادية واجتماعية عمومية وخاصة. ونظرا لخصوصيات هذه الفضاءات، التي تجعل منها أقل استقطابا للاستثمارات، فإن الدول عادة تمنح تسهيلات وتحفيزات خاصة للمستثمرين بهذه المناطق.

جغرافيا يغطي الفضاء الريفي بالجزائر نحو أربعة أخماس (4/5) المساحة الإجمالية، وإداريا تمثل البلديات الريفية 63,5% من مجموع البلديات (979 من أصل 1541)، يقطنها نحو ثلث مجموع السكان. غير أن التطور الديمغرافي يدلنا عن تطورات عميقة، حيث إن سكان الأرياف كانوا يشكلون 68,6% في سنة 1965، و59% سنة 1977، لتنخفض هذه النسبة إلى 50,3% في سنة 1987 و40% في سنة 2005[3]، ثم إلى حوالي 30% حاليا، وهو ما يترجم نزوحا ريفيا مستمرا يعكس بالأساس مضمون ومستوى فعالية سياسات التنمية الريفية المنتهجة.

إن السبب المباشر للنزوح نحو المدن هو تهميش الأرياف، ويتجلى هذا التهميش من زاوتين:

1) تهميش من حيث البنى التحتية وهياكل التنمية البشرية
2) تهميش من حيث فرص العمل وتوزيع الاستثمارات

يمكن اعتبار تركيز المشاريع الاستثمارية بالمدن الكبرى وهوامشها، ولاسيما بالشمال، سببا ونتيجة في ذات الوقت لتفاقم ظاهرة النزوح الريفي، فاتجاه الريفيين نحو المدن بحثا عن فرص العمل هو سببا أصليا، واتجاه المستثمرين نحو توطين مشاريعهم بالمناطق الحضرية هو نتيجة لارتفاع الطلب بسبب تزايد السكان بالمدن، إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بظروف الاستثمار.

وفي هذا الصدد تدلنا بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) للفترة 2002-2012 عن تركيز مفرط للاستثمارات بالشمال، على حساب الهضاب العليا والجنوب، والتي تتشكل في جلها من مناطق ريفية. فوفقا للحصيلة التي نشرتها الوكالة لم تتجاوز قيمة الاستثمارات بمناطق الهضاب العليا خلال الفترة نسبة 10% من إجمالي الاستثمارات المصرح بها، والمتابعة من طرف الوكالة، في حين استحوذت مناطق الشمال على 85% من قيمة مجمل الاستثمارات، ولم تحظى مناطق الجنوب سوى بنسبة 6%. وبالمقابل يمثل عدد المشاريع

[1] المادة 3 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي.

الموطنة بالشمال 67% والباقي موزع ما بين الهضاب والجنوب (18% و15% على الترتيب). الشكل التالي يتضمن التوزيع الجهوي للاستثمارات حسب الجهات خلال الفترة 2002-2012:

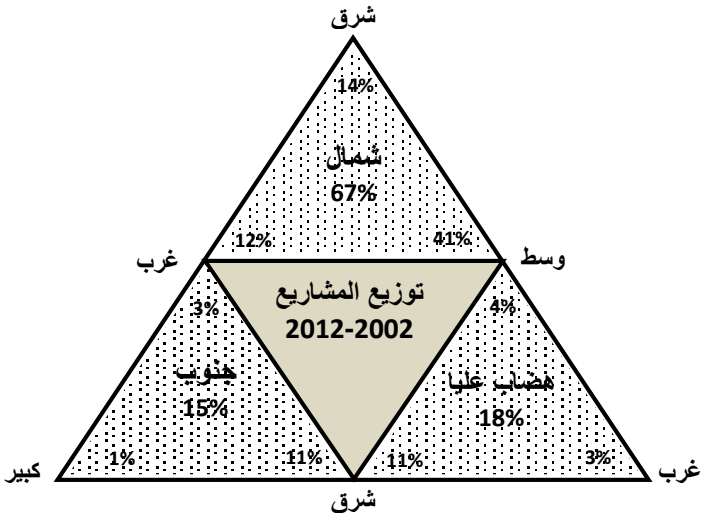

شكل (3): توزيع المشاريع حسب الجهات: 2002-2012.

استنادا إلى: بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة الاستثمارات 2002-2012

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاختلال ليس ظرفيا، فهو ظل مستمرا منذ زمن. ووفقا لبيانات سنة 2017 (الأشهر التسعة الأولى منها) بقي الشمال على رأس القائمة يستحوذ على 75,83% من إجمالي مبلغ الاستثمارات المصرح به، وهو ما يوافق 2484 مشروعا خلقت 89951 منصب شغل، بينما مناطق الهضاب العليا لم تتجاوز نسبة الاستثمارات فيها 17,4% من إجمالي مبلغ الاستثمارات المصرح به، بما يوافق 971 مشروعا و30736 منصب شغل، في حين مناطق الجنوب لم تستقطب سوى 6,8% من هذه الاستثمارات، بـ 517 مشروعا، وخلقت 8974 منصب شغل[1].

وإلى جانب هذا الاختلال حسب الأقاليم (شمال، هضاب عليا وجنوب)، ثمة اختلال فضيع في توزيع الاستثمارات ما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية داخل كل إقليم، حيث نجد منطق المركز والهوامش سائدا أيضا على المستوى الجهوي.

هناك فرصا عديدة ومتنوعة بمختلف المناطق الريفية بالجزائر، وهي فرص نابعة من الموارد التي تتمتع بها كل منطقة. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الفرص التالية:

[1] D'après un article de l'APS, Nette concentration des investissements dans le secteur industriel sur les 9 premiers mois 2017, in : http://www.andi.dz/index.php/fr/presse/1446-nette-concentration-des-investissements-dans-le-secteur-industriel-sur-les-9-premiers-mois

1) **الأراضي الفلاحية ومختلف الثروات الطبيعية:** ثمة أراض فلاحية خصبة وأخرى بور قابلة للاستصلاح لا تجد من يستثمر فيها، كما إن ثروة مائية وغابية وجبلية قابلة للاستغلال في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
2) **المواقع والمعالم السياحية:** ومن ضمنها النوادر الطبيعية والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والحمامات المعدنية وغيرها[4]، وجلها يقع بمناطق ريفية، مع الإشارة إلى أن بعضا من تلك المواقع الأثرية مصنف ضمن قائمة التراث العالمي: قلعة بني حماد بولاية المسيلة (1980) وآثار مدينة جميلة بولاية سطيف (1982) وآثار تيمقاد بولاية باتنة (1982)[5]، وهذه الموارد كلها كان بالإمكان أن تشكل مصادر لجذب للاستثمارات، أي مصدرا للديناميكية الاقتصادية والاجتماعية بهذه المناطق، وهو ما من شأنه أن يدعم جهود التنمية المحلية ويحقق الاستقرار المنشود.
3) **الامتيازات الإدارية والمالية:** ونقصد هنا على وجه الخصوص تلك الامتيازات الاستثنائية المرتبطة بالاستثمار بمناطق الهضاب العليا والجنوب، ومن ضمنها التسهيلات الداعمة للاستثمار، التخفيض في تكلفة عمليات التنازل عن الأراضي المخصصة للاستثمار والتخفيضات الضريبية والجمركية، هذا إضافة إلى الاستفادة من المنجزات المحققة في إطار برنامج تنمية الهضاب والجنوب، سواء ما تعلق منها بالقواعد الهيكيلية أو بتلك التدابير المختلفة الرامية إلى دعم الاستثمار بهذه المناطق.

إن هذه الموارد والفرص الاستثمارية تمثل في الحقيقة رهانات تنمية، غير أن وجود الموارد لا معنى له خارج نطاق الاستثمار. فالمورد الإقليمي يعد فعلا بمثابة القاعدة لبناء الديناميكية الإقليمية، إلا أن البناء يبقى غير مكتمل مهما كانت القاعدة متينة. وللإشارة فإن مدلول الموارد هنا يشمل الموارد المادية والمعنوية بمختلف أشكالها، فالتاريخ والثقافة وخصوصيات الأماكن تشكل أيضا مُدخلا (input) مميزا يسترعي الاهتمام[6].

3- تحديات الاستثمار بالوسط الريفي الجزائري

يدل الاستثمار الريفي عن تلك توطين المشاريع الاستثمارية بمناطق ريفية. ومع إننا قد نجد مشتريع متوسطة الحجم بعض الأرياف الجزائرية، إلا أن الغالب في المشاريع المتواجدة يتسم بصغر الحجم، وج ويرجع ذلك في الواقع إلى نزوح أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة والكبرى من الريفيين إلى المناطق الحضرية بسبب انعدام ظروف الاستثمار الملائمة في مناطقهم.

بوجه عام تتجه أنشطة الاستثمار على مستوى المناطق الريفية المجالات التالية:

- الأنشطة الفلاحية: وهي الأنشطة الأكثر انتشارا في الأرياف، ومما تتضمنه زراعة الخضر، الأشجار المثمرة، تربية المواشي وتربية النحل وغيرها.
- الحرف والصناعات التقليدية المنزلية، وتشمل تلك الأنشطة التي تتم على مستوى المنازل، كالنسيج والخياطة وصناعة الأواني الطينية والفخارية.
- المشروعات ذات الطابع الحرفي، وهي في الغالب تكون في شكل مؤسسات عائلية، ومن ضمنها ورشات الحدادة والنجارة وتصليح العتاد الفلاحي.

- المشروعات القائمة على المناولة (أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن)، سواء كانت هذه المناولة لحساب مؤسسة في منطقة ريفية أو في منطقة حضرية أو شبه حضرية.
- المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم ذات الطابع الصناعي والخدمي، ومنها مؤسسات الخدمات، كالنقل والإطعام والتجارة والوكالات السياحية، ومؤسسات الصناعات التقليدية، كصناعة الفخار والنحاس ونسج الزرابي والبرانيس والقشابيات.

إن ربط الاستثمار االريفي بالنشاط الزراعي هو ربط قاصر، فالمناطق الريفية، إلى جانب ما تتميز به من أراض زراعية وأنشطة فلاحية، تمارس فيها أنشطة عديدة في الصناعات والخدمات، بل وإن عددا من البلدان انتهج استراتيجية تحويل الصناعات إلى الأرياف (توطين ريفي)، كما حول عديد الأرياف إلى وجهات سياحية وفق النمط أو الأنماط المناسبة لكل منطقة، فنجد محطات للاستجمام والاستكشاف، محطات للتزحلق على التلج، محطات علاجية بالمياه المعدنية وغيرها. وضمن كل نشاط من هذه الأنشطة هناك مكانا للاستثمار الأصغر.

يواجه تطوير الاستثمار الريفي بالجزائر تحديات عديدة ومتنوعة الطبيعة، فإلى جانب التحديات العامة التي يخضع لها الاستثمار عموما، هناك تحديات خاصة ترتبط بالاستثمار في مناطق ريفية، وإن كانت غير متجانسة ومتفاوتة الحدة من منطقة إلى أخرى، لاسيما من حيث طبيعة تضاريسها ومناخها ومستوى تشتت عمرانها، وكذا التأثيرات الاجتماعية والثقافية المحلية التي تتميز بها الأرياف بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

ومن ناحية أخرى نميز في صدد تحديات الاستثمار الريفي بين تلك المرتبطة بالاستثمار العمومي الموجه لتهيئة الأقاليم وتأهيل القاعدة الاستثمارية، وتلك المرتبطة بالمستمرين في شتى المجالات. كما ينبغي أن نميز أيضا ما بين تحديات عامة تتعلق بأي نشاط استثماري ريفي، وتحديات ترتبط بوجه خاص بالاستثمارات الصغيرة والصغرى، وهي الاستثمارات الغالبة في الأوساط الريفية.

ومع إن هذه التحديات متداخلة ومؤثرة في بعضها البعض فإن سنعتمد تجزئتها إلى ثلاث مجموعات:

1) **تحديات مرتبطة بطبيعة المناطق الريفية**، وهي تتضمن صعوبة التضاريس، طبيعة المناخ، تشتت العمران، العادات والثقافات المحلية الخاصة (الترابط الاجتماعي، قضية خروج المرأة للعمل، الأنماط الاستهلاكية وغيرها).
2) **تحديات مرتبطة بالمناخ الاقتصادي**: وتتمثل في توفير مناخ استثمار ملائم، وهو ما يقع بالأساس على الدولة (السلطات العمومية المركزية والمحلية) وأبرزها:

- فك العزلة ووقف النزوح الريفي، وهو أهم التحديات، إذ أن الاستثمارات تتجه نحو مناطق أهلة (جانب الطلب)، مهيئة وقريبة من الأسواق (جانب العرض).
- هشاشة البنى التحتية والهياكل القاعدية، وما يتطلب أعمال تهيئة وتأهيل، والتي تتضمن شق وتأهيل الطرقات وتوصيل شبكات الكهرباء والغاز والاتصالات وغيرها، مع ما تواجهه هذه الأعمال من

صعوبات تتعلق بالتضاريس في بعض المناطق، وخاصة المناطق الجبلية، وكذا التشتت العمراني في جل الأرياف، وهو ما يرفع تكلفة الدراسات والإنجاز.

- توفير ظروف الأمن للأفراد والممتلكات الاستثمارية.
- نقص العقار المتاح للاستثمار ببعض المناطق، وخاصة بالمناطق الجبلية، إذ أن جل الأراضي في عموم المناطق ملكية خاصة، ويتعين تهيئة مناطق خاصة بالأنشطة الاقتصادية ضمن الملكيات العامة في الجبال والسهوب، وبالتالي تخصيص موازنات لذلك.
- إقناع وتحفيز المستثمرين قصد جذبهم إلى الأرياف وتيسير أنشطتهم.

3) **تحديات مرتبطة بالمستثمرين:** إضافة إلى ما سبق ذكره في العنصرين الأول والثاني من التحديات، يواجه الاستثمار الريفي صعوبات خاصة بالميزات النسبية والتكاليف النسبية نذكر منها:

- صعوبات الوصول إلى مصادر التمويل، ولاسيما بالنسبة لصغار المستثمرين، إن إذ مؤسسات التمويل مركزة بالمدن، مع ما يرتبط به الحصول على تمويل من شروط.
- صعوبات البعد عن الأسواق، وبالتالي ارتفاع تكاليف التبادل، سواء من حيث التموين بالمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، أو من حيث تصريف المنتجات والترويج لها.
- صعوبات تتعلق باليد العاملة المحلية، وخاصة منها المؤهلة، إذ لا يعقل جذب يد عاملة من المدن للعمل بالأرياف، وهذا النقص راجع لعملية النزوح الريفي لليد العاملة.

4-التنمية الريفية في الجزائر بين السياسات والواقع:

شهدت سياسات التنمية الريفية بالجزائر مجموعتين من التطورات: الأولى كانت مرتبطة بالنهج الاشتراكي، الذي كان سائدا إلى غاية مطلع الثمانينات، والثانية بدأت مع مطلع الألفية الجديدة مع برنامج التنمية الفلاحية ثم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية. فبالنسبة للمجموعة الأولى يمكن التمييز ثلاث فترات:

- فترة 1963-1971: والتي تم فيها اعتماد سياسة التسيير الذاتي (قانون التسيير الذاتي: 1963/03/23) في إدارة المزارع التي تركها المعمرون، حيث تم تحويل 20000 مزرعة إلى 2000 وحدة مسيرة ذاتيا (تتعدى مساحة الواحدة 1000 هكتار)، وأنشأت الدولة دواوين تابعة لها، على غرار الديوان الوطني للإصلاح الرزاعي (ONRA) الديوان الوطني للخضر والفواكه (OFLA) والديوان الوطني للحليب ومشتقاته(ONALAIT)، مهمتها احتكار الإنتاج والتسويق وبأسعار مدارة.
- فترة 1971-1980: وهي فترة ما عرف بالثورة الزراعية (قانون الثورة الزراعية: 1971/11/8) ، حيث تم فيها تجميع الفلاحين في تعاونيات فلاحية لاستغلال الأراضي المؤممة، وأنشئت على إثرها 750 قرية اشتراكية، وهي أقرب أن تكون تجمعات شبه حضرية. ومع إن الهدف كان يبدو ضمان استقرار الريفيين وترقية معيشتهم، إلا أن ذلك أدى في الواقع إلى صراعات ما بين المولين على هذه المستغلات أنفسهم، وإلى هجرة الملاك الأصليين للأراضي إلى المدن بحثا على مهن وأنشطة أخرى.

– فترة الثمانينيات: خلال فترة الثمانينيات تم إصدار قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية (قانون 1983/8/13) وقانون المستثمرات الفلاحية (قانون 1987/12/8). كما تجدر الإشارة أيضا في هذا الصدد إلى برنامج التشغيل الريفي، الذي أطلق في إطار مساعي مكافحة البطالة على مستوى الأرياف، وهذا البرنامج يقوم على دعم الأنشطة ذات الكثافة العمالية، حيث انطلق البرنامج الأول منه (PER1) في1997، ثم جاء البرنامج الثاني (PER2)، الذي أطلق أولا كبرنامج خماسي في 2003 بمساهمة من البنك الدولي بلغت 65% من القيمة الإجمالية للبرنامج (11,4312 مليار دينار، أي 142,89 مليون دولار أمريكي)، وكانت وجهته الأساسية تهيئة المناطق الجبلية من جهة، ودعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة ثانية، وكان هدفه التشغيلي خلق 36000 منصب عمل على خمس سنوات. وهذا البرنامج (PER2) ما يزال مستمرا، وقد بلغ عدد المستفيدين منه 25737 إلى غاية نهاية 2010.

تميزت فترة الألفينيات بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، الذي شرع فيه في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2004)[1]، والذي تحول منذ سنة 2002 إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR). وفي أكتوبر 2006 تمت المصادقة على إستراتيجية جديدة واعدة لتنمية الأرياف تحت اسم "برنامج التجديد الريفي". وموازاة مع هذا البرنامج تم إطلاق برنامجين آخرين هامين هما: برنامج تنمية الهضاب العليا وبرنامج تنمية الجنوب، وهما برنامجين يدعمان أيضا بصورة مباشرة تنمية المناطق الريفية.

تمت اعتماد برنامج التجديد الريفي (PRR)[2] في أكتوبر 2006، وشرع في تطبيقه جزئيا في سنتي 2007 و2008، ليتم تعميمه خلال الفترة 2009–2013 [3]. وقد تم تنفيذ هذا البرنامج (PSRR[4] 2007-2013) تحت شعار "من أجل حكم أفضل للأقاليم"، وهو يمثل دليلا (Guide) لتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة أو المندمجة (PPDRI)[5]، الذي يمثل بدوره تطويرا لبرنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR).

تجدر الإشارة إلى أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي هذه ترتكز على قاعدة ثلاثية الأبعاد كما يبين الشكل التالي:

[1] تضمن هذا البرنامج عدة أهداف من ضمنها استصلاح 600.000 هكتار بالجنوب في المرحلة الأولى منه، مكافحة التصحر، وتنمية الصناعات الزراعية. ولإنجاز البرنامج تم إنشاء صناديق خاصة منها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC).

[2] يمكن مراجعة الموقع الخاص ببرنامج دعم التجديد الريفي على الرابط:http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic/index.htm

[3] مر إعداد برنامج التجديد الريفي بأربع مراحل أساسية هي: المرحلة الأولى (2002–2003): التشخيص والمشاورات؛ المرحلة الثانية (2003–2004): تحليل النتائج وصياغة مشروع وطني لتنمية ريفية مستدامة (SNDRD)؛ المرحلة الثالثة (2004–2005): مرحلة التجريب وإعداد المخططات الولائية؛ المرحلة الرابعة (2006): تقديم سياسة التجديد الريفي كمشروع وطني، بما يتضمنه من مفاهيم، مبادئ، إجراءات وأدوات، في صورة وثيقة نهائية (مجلس الحكومة، اجتماع الحكومة والولاة ..)؛ المرحلة الخامسة (2006): اعتماد البرنامج وإعطاء الضوء الأخضر (رئيس الجمهورية) لبدء الإنجاز في الفاتح من أكتوبر 2006.

[4] Programme de Soutien au Renouveau Rural

[5] Projet de Proximité de Développement Rural Intégré

شكل (4): أبعاد سياسة التجديد الفلاحي والريفي بالجزائر

يتعلق م.ج.ت.ر.م (PPDRI)، الذي تم إطلاقه في 2002، على وجه الأولوية بالمجتمعات الريفية التي تعيش في مناطق متباعدة ومعزولة: قد يتعلق الأمر بالأسر أو مجموعة من الأشخاص (تجمعات، جمعيات، تعاونيات)[1]. ويمثل هذا المشروع آلية للتدخل قصد تحريك الأقاليم الريفية وإدماج الريفيين عبر الجوارية والمشاركة، وهو يندرج في إطار برنامج دعم التجديد الريفي. وللإشارة هناك أربعة محاور كبرى لهذه المشاريع الجوارية:

- **المحور الأول: عصرنة القرى والقصور**، والغاية منه تحسين ظروف المعيشة في الأوساط الريفية. وتتم عبر برامج ترميم القرى والقصور (القصور تسمية خاصة بالجنوب)، شبكات الطرقات المياه والكهرباء والغاز وغيرها.
- **المحور الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي**، ويشمل مختلف الأنشطة بالفضاءات الريفية: الفلاحة، الصناعات التقليدية والحرفية، السياحة، المقاولات الصغيرة والمتوسطة وغير ذلك.
- **المحور الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية**، بما تتضمن من مساحات زراعية وغابات وجبال وموارد مائية وواحات وغيرها.
- **المحور الرابع: حماية وتثمين التراث الريفي المادي والمعنوي**، كالمنتجات المحلية، المباني والمعالم التراثية، المواقع الثقافية والتاريخية والتظاهرات الثقافية المحلية.

يتم تنفيذ المشاريع الجوارية في إطار لامركزي، وفي هذا الصدد تم اعتماد أسلوب عقود نجاعة (contrats de performance) مع الولايات، وقد جرى توقيع هذه العقود في حفل توقيع خلال الفترة 14-22 يناير 2009 ما بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (ممثلة في الأمين العام للوزارة) من جهة، والولايات (ممثلة في مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات) من جهة ثانية، حيث حددت أهداف كل ولاية في أفق 2014. وللإشارة فإن عقود

[1] Ministre Délégué Chargé du Développement Rural, http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic/lexique.htm

النجاعة هذه تتضمن عقدين: عقد التجديد الفلاحي وعقد التجديد الريفي. ويتم تقييم عقود النجاعة كل ثلاثة أشهر.

إنه وعلى الرغم مما حققته هذه المشاريع الجوارية في مجال النهوض بالمجتمعات الريفية وخلق الديناميكية فيها، وذلك من خلال الدعم المقدم للريفيين في شتى المجالات: غرس الأشجار المثمرة (الزيتون، النخيل، ..)، تربية المواشي والنحل، وغيرها من المشاريع الصغرى الريفية (الحرف والصناعات التقليدية على وجه الخصوص)، إلا أنه ينبغي مراجعة اتجاه عقود النجاعة هذه من منظور التوزيع الإقليمي. فثمة أماكن (Localités) ضمن أقاليم الهضاب العليا والجنوب، وجلها ريفية وفلاحية، تكاد لم تستفد تماما من هذه المشاريع، وظلت خارج نطاق الجوارية، وهو ما يعزز في الواقع الاختلال الحاصل في التوزيع الديمغرافي ويعمق من ظاهرة النزوح الريفي.

5-تطوير الاستثمار الريفي بالجزائر: تدابير ومقترحات

يرمي مسعى ترقية الاستثمارات بالمناطق الريفية إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية:

- مراجعة الاختلال الجهوي الحاصل ما بين الريف والحضر، إن على مستوى العمران، أو على مستوى توزيع الفرص (العدالة والاجتماعية)، وأهمها توزيع المشاريع الاستثمارية.
- استغلال مختلف الموارد المادية والمعنوية المتاحة على مستوى الأقاليم الريفية.
- النهوض بالأرياف ودمج الريفيين في العملية التنموية.

يقتضي تطوير الاستثمار الريفي وجود إرادة سياسية قوية مرفقة برؤية إستراتيجية متكاملة ومتابعة متواصلة. فالتنمية الريفية ليست مجرد شعار ونصوص، وأهدافها الإستراتيجية لن تتحقق بمجرد وضع برامج وتخصيص موازنات مهما كانت معتبرة، إذ لابد من مخطط واضح المعالم والأهداف، مدعم بحزمة من الآليات والتدابير العملية، يصممه ويشرف على تنفيذه أفراد مؤهلون مخلصون، مع إشراك المجتمعات المحلية في ذلك، عبر ممثليهم من هياكل المجتمع المدني، كما ولابد من مؤشرات لقياس الفعالية بصورة دورية تتخذ على إثرها الإجراءات التصحيحية، وربما الردعية.

لقد أطلقت السلطات العمومية بالجزائر في السنوات الأخيرة عدة مخططات ومشاريع بهدف إعادة التوازن الإقليمي. وفي هذا الإطار نشير إلى:

- في سنة 2005 تم إطلاق برنامج تنمية الجنوب وبرنامج تنمية الهضاب العليا، وأنشئ لذلك صندوقين خاصين بهما. ولقد أفضى تطبيق هذين البرنامجين إلى تطورات معتبرة، لاسيما في مجال البنى التحتية والتنمية البشرية.
- في سنة 2008 تم إطلاق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT2030)، يهدف بالأساس إلى بلوغ شغل كل الأقاليم وتحقيق العدالة الإقليمية، وقد رسم فيه هدف 45% من السكان في الهضاب العليا والجنوب و55% في الشمال. ويستهدف هذا المخطط على سبيل الأولوية تحقيق ثلاثة متطلبات[7]:
  - الاستجابة للاختلالات في تموقع السكان والأنشطة في الإقليم (أي في الجزائر).

- تفعيل جاذبية الأقاليم.
- الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي وتثمينه.

➢ إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، الذي شرع فيه في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)[8]، والذي تحول منذ سنة 2002 إلى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR). وفي أكتوبر 2006 تمت المصادقة على إستراتيجية جديدة واعدة لتنمية الأرياف تحت اسم "برنامج التجديد الريفي".

➢ شرع في تطبيق "برنامج التجديد الريفي" جزئيا في سنتي 2007 و2008، ليتم تعميمه خلال الفترة 2009-2013 [9]. وقد تم تنفيذ هذا البرنامج [10](PSRR 2007-2013) تحت شعار "من أجل حكم أفضل للأقاليم"، وهو يمثل دليلا (Guide) لتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة أو المندمجة (PPDRI) [11]، الذي يمثل بدوره تطويرا لبرنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR).

وعلى أهمية هذه البرامج، وما تم تحقيقه من منجزات، حيث إن أعمال التهيئة والتأهيل التي أنجزت في إطار مخطط التهيئة شملت أيضا عديد المناطق النائية من مداشر وقرى، هذا فضلا عن البرنامج الخاص بالتجديد الريفي والفلاحي، بما تحقق على إثره من نتائج معتبرة، إلا أن ذلك لم يحقق الديناميكية المنشودة على مستوى الأرياف. فالظاهر أن منطق المركز والهوامش ظل مهيمنا على السياسات بعيدا عن الإستراتيجية، إذ أن المناطق الحضرية ظلت مستحوذة على حساب المناطق الريفية.

يمكن تسجيل بعض المقترحات المنضوية في إطار دعم الاستثمار الريفي عموما، والاستثمار الأصغر منه على وجه الخصوص، من خلال النقاط التالية:

- تخصيص مناطق نشاط مهيئة ومناسبة بالمناطق الريفية
- إرساء نظم العناقيد الريفية المحلية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية، إن في مجال الصناعات الصغرى أو في مجال السياحة[12] أو غيرهما.
- دعم نظم المناولة بالمناطق الريفية، حيث إن ذلك سيساعد في تنشيط المقاولاتية والورش المنزلية بالأوساط الريفية.
- فتح أفق التمويل من حيث الهياكل والأساليب، حيث إن توطين هياكل تمويل جوارية[13] يساعد الريفيين على الوصول بيسر إليها وبشروط ميسرة، هذا إضافة إلى تنويع أساليب التمويل بدلا من الاقتصار على اسلوب القروض البنكية الحالي.
- منح امتيازات خاصة ومغرية للاستثمار بمناطق ريفية، ولاسيما ما يتعلق بالتحفيزات المالية، دون إغفال التسهيلات الإدارية.
- إنشاء تعاونيات ريفية لتسويق وتصريف المنتجات، حيث إن ذلك يمثل دعما للتكاليف وتعزيزا لتنافسية المنتجات المحلية.

- إيجاد آليات فعالة لإشراك هياكل المجتمع المدني، من جمعيات وهيئات أعمال، في مجال توجيه وتحديد أولويات الاستثمارات الخاصة بمناطقهم.

خاتمة:

إن أهم ما ينبغي التأكيد عليه في خاتمة هذا البحث هو أن سياسات التنمية الريفية لا ينبغي أن تظل مجرد سياسات لمكافحة الفقر في الوسط الريفي، من خلال شتى أشكال المساعدات المقدمة للريفيين، بل يتعين تحويل منحاها نحو دعم الاستثمار بمختلف مجالاته، إذ أن الاستثمار هو المنطلق لتحريك الأقاليم الريفية ودعم جاذبيتها، وهو المولّد للدخل ولمناصب الشغل.

ولئن كان هناك بالفعل تحديات عديدة ومتنوعة تواجه الاستثمار الريفي بالجزائر، إلا أن اعتماد رؤية استراتيجية لمسألة التنمية الريفية تندمج ضمنها جميع الأطراف المعنية (السلطات العمومية، القطاعين العام والخاص، الهياكل المحلية المجتمع المدني) يهين من شأن هذه العقبات والتحديات، لاسيما بالنظر إلى ما تزخر به المناطق الريفية من موارد وطاقات يتعين تثمينها وحسن استغلالها، وهي تمثل في الحقيقة رهانات تنمية.

إضافة إلى المقترحات التي أوردناها قبل خاتمة هذا البحث مباشرة بخصوص دعم الاستثمار الريفي، يمكن أن نسجل النتائج والاقتراحات الآتية:

- التنمية الريفية ليست قضية اجتماعية بقدر ما هي قضية اقتصادية يتعين معالجتها وفق رؤية استراتيجية.
- يشكل دعم الاستثمار المحلي في المجتمعات الريفية المنطلق الحقيقي لمكافحة الفقر والبطالة والتهميش في الوسط الريفي.
- إلى جانب دعم الاستثمار، ثمة هياكل جوارية أساسية داعمة على غرار الهياكل الجوارية للتمويل الأصغر، الهياكل التربوية والتكوينية، الهياكل الصحية والثقافية والرياضية، وغيرها من الهياكل.
- من أجل ضمان فعالية أكبر في برامج التنمية الريفية يتعين تعزيز آليات الحكم المحلي وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية في مجالات الاقتراح والمتابعة والرقابة.

الهوامش:

[1] القاموس المحيط للشيرازي الفيروزآبادي، بيت الأفكار الدولية، بيروت، طبعة 2004، ص723

[2] Veganzones M. A., "Infrastructures, investissement et croissance : un bilan de dix années de recherches CERDI" (Janvier 2000); in: http://www.cerdi.org/uploads/ed/2000/2000.07.pdf

[3] راجع في ذلك: عبد الغني قتالي، عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010

[4] في مجال المواقع والمعالم التاريخية نشير على سبيل المثال إلى آثار تيمقاد ببانتة وآثار الجميلة بسطيف وقلعة بني حماد بالمسيلة وبرج المقراني ببرج بوعريريج ومأوى المؤرخ والعالم الاجتماعي الكبير عبد الرحمان ابن خلدون بفرندة – ولاية تيارت. وفي مجال السياحة العلاجية نشير إلى حمام قرقور بولاية سطيف، المصنف رابعا على المستوى العالمي، وحمام البيبان بولاية برج بوعريريج وحمام الضلعة بالمسيلة، الخ.

[5] للإشارة هناك سبعة مواقع أثرية (ثقافية) جزائرية مصنفة ضمن قائمة التراث العالمي: بني حماد (منذ 1980)، موقع الجميلة (1982)، الطاسيلي ناجر (1982)، موقع تيمقاد ببتانة منذ (1982)، المواقع الأثرية بمدينة تيبازة (1982)، وادي ميزاب (1982) وقصبة الجزائر العاصمة (1992).

[6] Campagne P., Pecqueur B., Processus d'émergence des territoires ruraux dans les pays méditerranéens, Montpellier : CIHEAM (Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes), 2012, P19.

[7] قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

[8] تضمن هذا البرنامج عدة أهداف من ضمنها استصلاح 600.000 هكتار بالجنوب في المرحلة الأولى منه، مكافحة التصحر، وتنمية الصناعات الزراعية. ولإنجاز البرنامج تم إنشاء صناديق خاصة منها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC).

[9] مر إعداد برنامج التجديد الريفي بأربع مراحل أساسية هي: المرحلة الأولى (2002-2003): التشخيص والمشاورات؛ المرحلة الثانية (2003-2004): تحليل النتائج وصياغة مشروع وطني لتنمية ريفية مستدامة (SNDRD)؛ المرحلة الثالثة (2004-2005): مرحلة التجريب وإعداد المخططات الولائية؛ المرحلة الرابعة (2006): تقديم سياسة التجديد الريفي كمشروع وطني، بما يتضمنه من مفاهيم، مبادئ، إجراءات وأدوات، في صورة وثيقة نهائية (مجلس الحكومة، اجتماع الحكومة والولاة ..)؛ المرحلة الخامسة (2006): اعتماد البرنامج وإعطاء الضوء الأخضر (رئيس الجمهورية) لبدء الإنجاز في الفاتح من أكتوبر 2006.

[10] Programme de Soutien au Renouveau Rural

[11] Projet de Proximité de Développement Rural Intégré

[12] رحيم حسين، "دور العناقيد السياحية في تنمية الأقاليم الريفية: حالة مناطق الهضاب العليا بالجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها، جامعة قالمة، 29-30 ماي 2013.

[13] راجع في ذلك: رحيم حسين، "هياكل التمويل الأصغر الجواري والتنمية الإقليمية: مدخل لتحريك الأقاليم الريفية المغاربية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، العدد1، ديسمبر 2014، ص ص75-104. الرابط:
http://www.univ-bba.dz/index.php/ar/recherche-scientifique-ar/livres/147-2015-03-12-07-47-41